A41-WP/164
EC/10
2/8/22

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية — الدورة الحادية والأربعون

اللجنة الاقتصادية

البند رقم ٣٥: التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي الدولي – السياسة العامة

مشروع اتفاقية للاستثمار الأجنبي في شركات الطيران

(ورقة مقدمة من قطر)

الموجز التنفيذي

تهدف هذه الورقة إلى تقديم ملخص للعمل الذي يتم لإعداد مشروع اتفاقية الاستثمار الأجنبي في شركات الطيران بهدف معالجة الشواغل المتبقية بشأن الاتفاق على مشروع الاتفاقية. ولطالما أعادت دولة قطر التأكيد على موقفها إزاء أهمية وجود اتفاقية للاستثمار الأجنبي في شركات الطيران، لا سيما وأن شركات الطيران لا تزال تواجه صعوبات مالية في جميع أنحاء العالم بسبب التحديات التجارية والتشغيلية التي أفرزتها آثار جائحة فيروس كورونا.

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى القيام بما يلي:

أ) استعراض موقف دولة قطر والنظر فيه وفي الاستنتاجات الواردة في الفقرتين ٢ و٣ من هذه الورقة، وذلك في أي مناقشات مقبلة بهدف الانتهاء من مشروع اتفاقية الاستثمار الأجنبي في شركات الطيران تماشيا مع رؤية الإيكاو الطويلة الأجل بشأن تحرير النقل الجوي الدولي؛

ب) حث فريق خبراء النقل الجوي (ATRP) التابع للجنة النقل الجوي (ATC) على مواصلة المداولات، بما في ذلك من خلال مجموعة العمل، وذلك من أجل معالجة الشواغل سعيا لمواصلة تحقيق التقدم على صعيد هذه المهمة.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجية "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي".
الآثار المالية:	سوف تنفذ الأنشطة المشار إليها في ورقة العمل هذه رهنا بتوفر الموارد في ميزانية الإيكاو العادية للفترة الثلاثية ٢٠٢٣–٢٠٢٥، و/أو من المساهمات الطوعية من خارج الميزانية.
المراجع:	"القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية" (في ٢٠١٩/١٠/٤) (Doc 10140) تقرير اللجنة الاقتصادية، الدورة الأربعون للجمعية العمومية، مونتريال، ٢٠١٩/٩/٢٤ – ٢٠١٩/١٠/٤ (Doc 10139) "تقرير مرحلي عن التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي الدولي" الصادر عن اللجنة الاقتصادية (A41-WP/13-EC/3)

١- المقدمة

١-١ طلبت الجمعية العمومية من مجلس الإيكاو بموجب الفقرة ٦ في القسم ٢ من المرفق (أ) بمنطوق القرار ٤٠-١، العمل على معالجة الشواغل المتبقية نحو إعداد مشروع اتفاقية للاستثمار الأجنبي في شركات الطيران، وذلك وفقا لرؤية الإيكاو الطويلة الأجل بشأن تحرير النقل الجوي الدولي.

١-٢ وإلى جانب المهام الموكلة إلى المجلس، يواصل فريق خبراء النقل الجوي التابع للجنة النقل الجوي، دراسة الشواغل المتبقية بهدف تحقيق تقدم في إعداد مشروع الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق المراسلات والمجموعات الإقليمية المصغرة والاجتماعات الافتراضية.

١-٣ وخلال هذه الاجتماعات، تم تحديد ومناقشة الشواغل التالية بصورة مستفيضة: الجدوى من/الرغبة في وجود اتفاقية للاستثمار الأجنبي في شركات الطيران؛ و"الانتهازيون" و"سيئو النية"؛ والعمالة والمسائل الاجتماعية؛ والمنافسة العادلة والمسائل المرتبطة بها؛ والرقابة التنظيمية.

٢- موقف دولة قطر

٢-١ خلال الاجتماعات والاتصالات مع فريق خبراء النقل الجوي، كررت دولة قطر باستمرار موقفها إزاء أهمية المضي قدما وإبرام اتفاقية بشأن الاستثمار الأجنبي في شركات الطيران، خصوصا أن شركات الطيران حول العالم لا تزال تواجه تحديات على صعيد التشغيل والتجارة بسبب آثار مرض فيروس كورونا.

٢-٢ ولطالما أكدت دولة قطر باستمرار على أن أحد أسباب ضرورة قيام فريق خبراء النقل الجوي بتسريع عجلة العمل واتخاذ قرار بشأن إعداد مشروع اتفاقية الاستثمار الأجنبي في شركات الطيران يكمن في دعم تعافي شركات الطيران من آثار الجائحة عن طريق الاستثمارات العابرة للحدود ، وفي الوقت ذاته، تعزيز تنفيذ رؤية الإيكاو الطويلة الأجل بشأن تحرير النقل الجوي الدولي.

٢-٣ علاوة على ذلك، تؤيد دولة قطر الـ نتائج التي أفضت إليها مناقشات فريق خبراء النقل الجوي فيما يتعلق بمسألة "سيئي النية"، مؤكدة على أهمية وجود القوانين واللوائح والهيئات المؤسسية لكي تتعامل مع مثل هذه المسألة؛ ومسألة "الانتهازيون"، منوهة بالحاجة إلى التقليل من فرص "الانتهازيين" في الاستفادة من هذه الاتفاقية؛ إلى جانب مسائل أخرى كالرقابة التنظيمية والمنافسة العادلة، والجوانب الاجتماعية، مشددة على أن كافة هذه المسائل يجب أن تظل خاضعة لاتفاقيات الخدمات الجوية الحالية أو الترتيبات المماثلة التي انضمت إليها الأطراف في الاتفاقية.

٢-٤ وحسب ما ورد في الفقرة ٢-٢ من ورقة العمل A41-WP/13، المقدمة من مجلس الإيكاو، اتفق فريق خبراء النقل الجوي على "ضرورة الاستمرار في مناقشة الشواغل المتبقية بصورة أعمق، كما خلص الفريق إلى أنه يعتزم الحفاظ على روح المشاركة والحماس التي أثمرت عنها بالفعل النقاشات المستمرة بشأن العمل، وذلك بإنشاء مجموعة عمل لحل الشواغل المتبقية من أجل إحراز مزيد من التقدم في هذه المهام."

٢-٥ بالرغم من أن دولة قطر تؤيد تماما الحاجة إلى مزيد من المناقشات حول الشواغل المتبقية، وأنها قد طلبت بالفعل الانضمام كعضو في مجموعة العمل بغرض العمل على معالجة الشواغل المتبقية، فهي تعتبر أنه من المهم للغاية أن يقوم فريق خبراء النقل الجوي خلال هذه المناقشات بالتفكير مليا في المزايا الكبرى التي سوف تقدمها هذه الاتفاقية لكل دولة من الدول المنضمة إليها ولشركات الطيران من حيث التجارة والوظائف والسياحة والاقتصاد عموما.

٣- الخلاصة

٣-١ تعيد دولة قطر تأكيدها على رغبتها في المضي قُدما نحو الانتهاء من اتفاقية للاستثمار الأجنبي في شركات الطيران. وتعد التحديات التي لا تزال تواجهها شركات الطيران بسبب الآثار الناجمة عن مرض فيروس كورونا تأكيدا على السبب الذي ينبغي، بل يجب، علينا لأجله أن نسرع بأعمالنا وقراراتنا في هذا المسألة، وذلك من أجل تقديم الدعم الضروري لقطاع شركات الطيران، عن طريق الاستثمارات العابرة للحدود في الوقت الذي يتعافى فيه القطاع من الجائحة.

٣-٢ وقد شددت دولة قطر على أنه لدى مناقشة اتفاقية لفتح الاستثمارات الأجنبية في شركات الطيران، يجب ألا تشكل جنسية مالكي شركة الطيران الاعتبار الرئيسي في تحديد ما إذا كان سيسمح لشركة الطيران بالعمل من عدمه، في حين ينبغي أن تكون العوامل الأهم هي أن تكون شركات الطيران تعمل من/إلى دولنا ضمن إطار عمل يتسم بالسلامة والأمن والجدوى المالية وحسن التنظيم.

٣-٣ وتجدد دولة قطر تأكيدها على موقفها وهو أنه فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، ينبغي التعامل معها على أنها مجموعة أحكام قانونية مكملة لاتفاقيات خدمات الجو الحالية أو ما يعادلها من ترتيبات (الترتيبات المتعلقة بخدمات الجو/مذكرات التفاهم)، لذلك فإن الأحكام المتعلقة بالمنافسة العادلة والعمالة والمسائل الاجتماعية وحقوق الركاب والاعتبارات المتعلقة بالبيئة، ينبغي أن تستمر في أن تكون خاضعة لترتيبات خدمات الجو/مذكرات التفاهم الحالية التي تنضم إليها الأطراف في هذه الاتفاقية، ووفقا لذلك، ليس من الضروري اشتراط أو تضمين هذه الاتفاقية أي أحكام تتعلق بهذه المسائل.

٣-٤ كما تتفق دولة قطر مع الرأي القائل إن حقوق الحركة، التي تفاوضت عليها الدول، تم منحها استنادا إلى المزايا التي يوفرها النقل الجوي لكل بلد من البلدان؛ وبالتالي، طالما ظلت جنسية شركات الطيران والمراقبة التنظيمية الفعالة لها داخل البلد الذي يعين هذه الشركة، سوف تسود روح ومزايا ترتيبات خدمات الجو هذه، أو ما يعادلها من ترتيبات تفاوضت عليها تلك البلدان.

٣-٥ تؤيد دولة قطر تماما خطة عمل الإيكاو على النحو الوارد في الفقرة ٣-٢ من ورقة العمل A41-WP/13، المقدمة من مجلس الإيكاو، بهدف الانتهاء من مشروع هذه الاتفاقية.

— انتهى —